عرض كتاب

التنمية والطاقة فى مجلس التعاون الخليجى

تاليف: رجاء عز الدين
الناشر: مؤسسة الأهرام
كتاب الأهرام الاقتصادى
تاريخ ومكان النشر: ١٩٩٦
عرض: سليمان المنذرى(*)

تحكم النفط كسلعة استراتيجية عوامل اقتصادية وسياسية متشابكة تلعب فى سوقها القوى الدولية خاصة دور الفاعل والمؤثر معاً فى مختلف مراحل التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق لهذه السلعة. وقد شهدت مختلف الحقب التى توالت على اكتشاف النفط فى المنطقة العربية صراعاً مريراً بين الأقطار المنتجة والشركات العاملة وحكوماتها المستوردة لاسيما فى الغرب الصناعى المتقدم، فى سبيل ضمان امدادات الطاقة بأسعار زهيدة فى معظم الأحيان. ولازالت مقولة السياسى البريطانى «ونستون تشرشل» إن من يملك بترول الشرق الأوسط يستطيع أن يحكم العالم –حيّة على أرض الواقع وقد حسمتها نتائج حرب الخليج الثانية. لذلك حظيت قصة النفط على ضفاف الخليج والجزيرة العربية بالكثير من الاهتمام من قبل الساسة ومراكز الأبحاث الاستراتيجية لاسيما خلال الحقبة التى تلت حرب أكتوبر/ رمضان ١٩٧٣ فى أعقاب

(*) مستشار – جامعة الدول العربية – القاهرة.

التصحيح الجزئى لأسعار النفط. وتضافرت لهذه الغاية مصالح الدول الكبرى مع الأهمية الجيوسياسية للمنطقة وتركيز الهيمنة الأجنبية وعودتها بقوة لاسيما بعد حرب الخليج شتاء ١٩٩١. والذين تصدوا للبحث والدراسة لموضوع النفط فى هذه المنطقة فريقان أحدهما أفرط فى تعظيمه للنتائج المترتبة على وجود هذه الثروة التى أسهمت عوائدها فى مجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى بلدان النفط الخليجية، فجادل على سبيل المثال فى كونها نعمة أم نقمة وهى لا تعدو أن تكون فى رأى الباحث العلمى ثروة من الثروات التى أنعم الله بها على المنطقة وإن أسرف أهلها أو أساءوا استخدامها وتسخير عوائدها عقلانيًا. وفريق آخر تنتمى إليه مؤلفة هذا الكتاب الدكتورة رجاء عز الدين نعرض له ونقدمه لقراء مجلة بحوث اقتصادية عربية، ويعتبر من الدراسات الجادة التى تناولت موضوع التنمية والطاقة فى مجلس التعاون الخليجى الذى صدر عن مؤسسة الأهرام ضمن سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادى.

تقسم الكاتبة دراستها المتميزة على بابين، تعرض فى الباب الأول منها لسياسات الطاقة والبترول فى العالم حيث تبحث فى أربعة فصول لأهم الأحداث العالمية والعربية الإقليمية التى أثرت على أسعار البترول وإمداداته وتغير بنية الطلب خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٣ والنتائج المترتبة عليها عربيًا وعالميًا. وتختتم هذا الباب بالتنبؤ بالطلب على الطاقة حتى عام ٢٠١٠. أما فى الباب الثانى فتبحث المؤلفة دور الطاقة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول مجلس التعاون الخليجى وتغطى فى ستة فصول تتناول البترول فى الإطار الاجتماعى لدول المجلس واحتياطى البترول والغاز واستهلاك الطاقة، وعوائد البترول والتنمية الاقتصادية، ثم مؤشرات التنمية الصناعية فى دول المجلس، وأخيرًا الآثار الاقتصادية والمالية لتراجع العوائد البترولية. ويحسب للمؤلفة أنها استطاعت فى هذه الدراسة الموثقة والهامة أن تتجاوز البعد الاقتصادى لمحاور الكتاب الرئيسية، لتربط ذلك بالعوامل السياسية التى أثرت فى سوق النفط وانعكاساتها على المنطقة عبر آليات متعددة تمكنت من خلالها الدول الصناعية الكبرى من السيطرة على منابع النفط فى نهاية المطاف، كما استطاعت أن ترتهن ثروات المنطقة لأجيال قادمة. وكما تقول المؤلفة فى مقدمة كتابها «فراحت أسواق بيع السلاح

تعرض نفسها علنًا، فالسلاح يعنى الأمن واشترينا السلاح ولم يتوفر الأمن» وهكذا كانت الحروب أحد الوسائل الخبيثة لاستنزاف ثروات المنطقة بل وإحكام السيطرة عليها وإفقارها، بعبارة أخرى سخرت أموال النفط لإعادة ضخها إلى العالم الصناعى على شكل مستوردات من البضائع والخدمات الاستهلاكية بجانب مشتريات السلاح التى تقدر بحوالى خمس الدخل القومى الإجمالى لدول الخليج. فى الوقت الذى لايستطيع الباحث إغفال النتائج السلبية التى ترتبت على التوسع فى إنفاق أموال البترول، فتشير المؤلفة أيضًا إلى أن القيم الوافدة التى أحدثت نوعًا ما من الاختلال فى القيم والتماسك الاجتماعى وهو أمر بالغ الأهمية من حيث تأثيره على أمن الدول المضيفة خاصة، وعلى قيم الإنسان العربى فى كل مكان بصفة عامة.

لقد كانت اقتصاديات منطقة الخليج ولا زالت تتسم بضيق الطاقة الاستيعابية، وهذا يعنى فى عرف الاقتصاديين الغربيين ومؤسساتهم إعادة تدوير الفوائض المالية الناجمة فى الحسابات الجارية لموازين المدفوعات إلى شرايين الاقتصاد الصناعى المتقدم فى أشكال وصور مختلفة: إيداعات مصرفية، أذونات الخزانة الأمريكية، سوق الإقراض الدولى (اليوروماركت)، إقراض الصندوق والبنك الدوليين، شراء أوراق مالية (استثمار غير مباشر)، شراء العقارات والقصور فى العواصم العالمية التى شهد قطاعها انتعاشًا خلال الحقبة النفطية ثم سرعان ما أصابه الركود فخسر أصحاب القصور والقلاع جانبًا هامًا من استثماراتهم، فضلاً عن خسائرهم فى سوق الذهب والفضة والبورصات العالمية خاصة فى يوم الاثنين الأسود (أكتوبر ١٩٨٧)، وتذبذب أسعار صرف العملات العالمية.

ورغم أن الغرب كان المستفيد من آثار الصدمة البترولية الأولى، فإن الدول الصناعية أعضاء منظمة التعاون والتنمية بدأت تواجه الارتفاع الكبير فى أسعار النفط بطريقة مدروسة فى عدة اتجاهات، وكانت البداية كما هو معروف باقتراح هنرى كيسنجر بإنشاء وكالة الطاقة الدولية التى قامت بوضع وتنفيذ سياسات الطاقة للدول المستوردة للبترول، وكانت هذه الدول قد انتهجت سياسة خفض الاعتماد على بترول أوبك بما فى ذلك فرض الضرائب على المنتجات البترولية ورفع أسعارها كما شملت

السياسة المشاريع المشتركة والأبحاث لتطوير بدائل الطاقة والوسائل التكنولوجية للحفاظ عليها فى مختلف القطاعات الاقتصادية وبرمجة التطور كمًا وسعرًا وربط معدلات الطلب بمعدلات النمو الاقتصادى. وهكذا أفلحت سياسات الدول الصناعية الغربية فى امتصاص الصدمة البترولية الثانية فقد اختل التوازن بين العرض والطلب فى سوق النفط العالمى منذ أوائل الثمانينات وأصيب السوق بالتخمة وسط صراع أعضاء أوبك فى تخطى سقوف الإنتاج وصراعهم على زيادة الحصص وضربت أوبك فى موضع شل فاعليتها على اتخاذ قرار جماعى لمعالجة قضيتى الإنتاج والأسعار، بل شهدت تلك الفترة حرب أسعار حقيقية بين أعضاء أوبك منذ عام ١٩٨٦.

فى خضم الصراع بين أعضاء أوبك على زيادة الحصص، ومع بداية عنفوان حرب الخليج الأولى شهدت منطقة الخليج العربى قيام منظمة إقليمية هى مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١. ويبدو جليًا أن الهاجس الأمنى والتحلل من الالتزام القومى كانا أهم عوامل قيام هذا التنظيم فى منطقة تمتلك تحت كثبانها ثروة بترولية هامة تبلغ ٥٩٪ من احتياطى أوبك ونحو ٧٥٪ من احتياطى أوابك ناهيك أن عوائد النفط فى دول المجلس تشكل أهم مكونات الناتج المحلى الإجمالى فيها، ومن هنا كانت أهمية قطاع النفط سواء بالنسبة لدول المنطقة أم بالنسبة للاقتصاد العالمى.

إذن ظل قطاع النفط يلعب الدور القيادى فى الحياة الاقتصادية لبلدان الخليج، لاسيما عائداته التى تسهم بدور رئيسى فى تكوين الناتج الإجمالى وتشكيل الموارد الأساسية لموازنة الدولة، ومن خلال هذه الموارد استطاعت حكومات هذه البلدان أن تسيطر على الإتفاق العام الذى لايزال المحرك الفعال للأنشطة الاقتصادية. ففى خلال العقدين الماضيين قامت حكومات المنطقة بتكوين الهياكل الأساسية لاقتصاداتها ومرافقها العامة، وشرعت بإقامة بعض الصناعات البتروكيماوية والغذائية، وشهد القطاع الزراعى نموًا لا يستهان به فى بعض هذه البلدان، وهو ما تناولته المؤلفة فى الفصلين الرابع والخامس من الباب الثانى، بصورة جيدة وموفقة.

ويظل السؤال الذى يؤرق بال الاقتصاديين العرب قائمًا: هل استطاعت واردات

النفط والتى قدرت خلال العقدين الماضيين بما يتجاوز ألفى مليار دولار بالنسبة للأقطار العربية المصدرة للنفط من تحقيق تنمية اقتصادية وطنية بمعنى خلق مصادر دخل بديلة ومتنوعة ذات مصدر إنتاجى داخل أو خارج القطر من شأنها أن تقلل الاعتماد على موارد النفط وتزيد من درجة الاعتماد على الذات فى مواجهة الاقتصاد الوطنى؟ هذا التساؤل ظل حتى حرب الخليج الثانية موضع التقصى والبحث حتى تم حسم الإجابة عليه بالنفى القاطع فى أعقاب تلك الحرب، وهى أن النفط عجز حقًا عن إحداث تنمية اقتصادية فى الدول المصدرة. ذلك أن الموارد النفطية هى مداخيل ريعية وليست إنتاجية بالمعنى الاقتصادى أى التراكم فى القيمة المضافة للإنتاج المحلى أو القومى خارج القطر وإنما هى موارد لثروة ناضبة وناجمة عن ميزة جيولوجية وجغرافية بسبب وجود النفط فى منطقة الخليج، ونحن مع الرأى الذى يقرره خبير النفط العربى د. فاضل الجلبى أن الدخل الريعى يؤدى بطبيعته إلى تقليل الاعتماد على الذات فى سد الحاجات الاستهلاكية للبلد، وكلما زاد الريع كلما قل الاعتماد على الإنتاج الذاتى وزاد الاعتماد على الاستيراد وزاد الصرف (البذخ).

وأخيراً فهذا كتاب جدير بالاهتمام، حرى بالقراءة واستخلاص الفائدة لكل الباحثين المختصين وغير المختصين لسهولة أسلوبه وعرضه وركونه إلى أحدث البيانات المتاحة.